دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

أ.و. صلاح جبير البصيصي
كلية القانون جامعة كربلاء

أ.م.و. رنا سلام أمانة
كلية الحقوق - جامعة النهرين

الملخص

تعد عملية بناء السالم عملية متعددة البعاد سواء من حيث اطرافها او من حيث المجالات التي تعمل فيها ومنها دور المنظمات غير الحكومية التي بات لها دور مهم في الميادين الانسانية وغير الانسانية ومن بينها عملية بناء السالم سيما في ايجاد جهات او مؤسسات تسهم في صنع سالم دائم وعادل ما بعد النزاع المسلح.

Abstract

The peace -building process is a multi-dimensional process, both in terms of its parties or in terms of the fields in which it operates, including the role of non-governmental organizations, which have become an important role in the humanitarian and non-humanitarian fields, including the peace-building process, especially in finding parties or institutions that contribute to making a lasting and just peace after armed conflict.

المقدمة

إن عقد الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين ، يعتبر عصر المنظمات غير الحكومية حيث زاد وما زال يتزايد عددها ويتعاظم دورها في كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية .فمنذ اواسط التسعينيات أصبحت المنظمات غير الحكومية طرفا مهما ورئيسيا في تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الأعمار عقب الصراعات ،وفي أواخر التسعينيات جرى صرف ما مقداره ١١-١٢ بليون دولار من قبل هذه المنظمات في هذه الجهود.

إن عملية بناء السلام هي عملية متعددة الأبعاد سواء من حيث الأطراف أم من حيث الميادين التي تعمل فيها كمجالات العدل وإصلاح القطاع المدني وإرساء أسس عملية التنمية وغيرها من الميادين الأخرى ، ولذلك فأن ممثلي المنظمات غير الحكومية ينخرطون في عملية بناء السلام وهؤلاء لا يعملون من أجل إنهاء العنف فقط ، بل أيضاً من أجل أيجاد هياكل ومؤسسات تسهم في صنع سلام دائم وعادل .

يعتمد بناء السلام على معايير طويلة المدى التي تهدف إلى وضع ميكانيزمات لإدارة سليمة للنزاع ، مع اظهار الأسباب البنيوية المسببة للنزاع العنيف ، ولاشك أن المنظمات غير الحكومية ، هي مساهم بارز في مجالات الوقاية من النزاعات وإحلال السلام وإعادة الأعمار في مراحل ما بعد النزاع

إن موضوع بحثنا يحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة التالية ومنها :

ما هو دور المنظمات غير الحكومية في تطوير بناء السلام في المجتمعات التي مزقتها الحروب ؟ وما هي أنماط الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من أجل بناء السلام ؟ وما هي التحديات التي تعترض عمل المنظمات غير الحكومية في أطار التحول من الحرب إلى السلام ؟

ولذلك سوف نتناول البحث في مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة ، سوف نتناول في المبحث الأول ماهية المنظمات غير الحكومية وبناء السلام ، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه مهام المنظمات غير الحكومية في بناء السلام وأخيراً فسنتناول في المبحث الثالث التحديات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام .

المبحث الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية وبناء السلام

سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين ، نتناول في الأول مفهوم المنظمات غير الحكومية وفي المطلب الثاني سوف نتناول مفهوم بناء السلام .

المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية

سنبحث في هذا المطلب ، تعريف المنظمات غير الحكومية في الفرع الأول ، أما الفرع الثاني فسنتناول فيه أنواع المنظمات غير الحكومية .

الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية

لا يوجد تعريف متفق عليه بين الباحثين للمنظمات غير الحكومية ولعل السبب في ذلك صيغة النفي التي تحملها التسمية (غير الحكومية) فيمكن لهذه التسمية ان تشمل أنواعا كثيرة من المنظمات المختلفة ، تبدأ من الحركات الاجتماعية إلى مجموعات الضغط مروراً بالنوادي الرياضية والنقابات واشكال أخرى من المنظمات المدنية [١].

ومع ذلك فقد تم طرح بعض التعريفات للمنظمات غير الحكومية من أجل الاستدلال عليها ومن ذلك تعريف مارسيل ميرل الذي يرى أن المنظمة غير الحكومية تشمل كل تجمع أو رابطة وحركة مكونة بصفة دائمة من أطراف ينتمون إلى دول مختلفة وذلك لغرض تحقيق أهداف ليس من بينها تحقيق الربح او الكسب [٢] ، وعرفها انتوانغزانو بأنها جمع من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية من جنسيات مختلفة ولا تهدف لتحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرها [٣] ، أما بوليتيس فيعرفها بأنها منظمات تتوفر عن أربعة عناصر وهي منبثقة عن مبادرة خاصة وتكون دولية في تركيبها وهدفها وهي لا تسعى إلى تحقيق الربح [٤].

ويبدو من خلال التعريفات السابقة أنها ركزت على المنظمات غير الحكومية الدولية التي تضم في عضويتها أشخاص من جنسيات مختلفة وتمارس نشاطاتها في أكثر من

دولة ، غير أنه توجد المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تمارس نشاطها داخل اقليم دولة واحدة ولا تضم في عضويتها أجانب . ولذلك فأن التعريف الشامل للمنظمات غير الحكومية هو أنها مجموعات طوعية لا تهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو إقليمي او دولي يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي طائفة من الخدمات والوظائف الانسانية وتطلع الحكومات عن احتياجات المواطنين وترصد البيانات وتشجيع المشاركة السياسية وتوفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر فضلاً عن دورها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية [٥].

اما على صعيد التعريفات القانونية الوطنية فقد عرفها القانون الفرنسي رقم (١) الصادر في تموز عام ١٩٠١ بانها عبارة عن اتفاق يسن شخصين أو مجموعة من الأشخاص للعمل بصفة دائمة و من اجل تحقيق الاهداف المشتركة من غير تحقيق الربح، اما القانون المدني السويسري في المادة (٦٠) فقد عرفها بأنها المؤسسات السياسية والدينية او العلمية أو الفنية أو الخيرية أو أي نشاط آخر لا يستهدف الربح [٦].

أما قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ في العراق فقد عرفها بالفقرة الأولى من المادة الأولى بأنها مجموعة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقاً لأحكام هذا القانون ، وتسعى لتحقيق اغراض غير ربحية ، وبين في الفقرة الثانية من المادة الأولى بأن المنظمة غير الحكومية الأجنبية تشكل فرع لمنظمة غير حكومية مؤسسة بموجب قانون دولة اخرى . وبذلك فأن المشرع العراقي ميز بين المنظمة غير الحكومية الوطنية والمنظمة غير الحكومية الأجنبية أو الدولية .

وفي قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المصري رقم ٨٤ الصادر عام ٢٠٠٢ فقد عرفت المادة الأولى منه الجمعيات الأهلية بقولها أنها جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو أشخاص اعتبارية أو منهما معاً لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على الربح المادي. والجديد في هذا القانون بأنه حدد عدد الاعضاء في المنظمة بأن لا يقل عن عشرة وهذا التحديد لا لزوم له ،فالعبرة هي ليست بالعدد بل بالغاية من إنشاء المنظمة والمتمثل في تحقيق الاهداف التي أنشأت من أجلها .ووفقا للمادة الأولى من قانون الجمعيات اللبناني لسنة ١٩٠٩ فان الجمعية هي (مجموعة مؤلفة من عدة أشخاص لتوحيد معلوماتهم ومساعيهم بصورة دائمة ولغرض لا يقصد به اقتسام الربح)

اما عن الصعيد الدولي فأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة فقد بين أن المنظمة غير الحكومية الدولية هي أية منظمة دولية لا تنشأ باتفاق بين الحكومات وهو بذلك يميزها عن المنظمات الدولية الحكومية التي تنشأ نتيجة لاتفاقيات دولية تعقد بين حكومات الدول [٧].

أما البنك الدولي فقد عرفها بأنها مؤسسات أو جماعات متنوعة الاهتمامات ، مستقلة كلياً أو جزيئاً عن الحكومات وتتسم بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية

وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء أو لحماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات [٨].

وفي ظل التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص جملة من العناصر الارشادية التي يمكن الاعتماد عليها في بيان خصائص المنظمات غير الحكومية ومنها :-

١- الطابع الخاص في إنشائها : فالمنظمات غير الحكومية تنشأ باتفاق بين مجموعة من الاشخاص الطبيعية أو المعنوية وبعيداً عن تدخل الحكومة في إنشائها أو السيطرة عليها او تسيرها وفق برامجها ،ومع ذلك فان استقلالية هذه المنظمات عن الدولة لا تعني انها خصم لها وانما تعني الاستقلالية ،بان العلاقة بينهما لا تتسم بالسيطرة والتبعية وانما تقوم على اساس الشراكة والتعاون.

٢- الطابع غير الربحي : فالمنظمات غير الحكومية لا تختص في تحقيق الربح من نشاطاتها ، فهي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع من خلال أنشطتها المتنوعة مثل تعزيز حقوق الإنسان وحماية المرأة والبيئة وتدعيم عمليات السلام في المجتمع .

٣- طابع الاستمرارية : فالمنظمة غير الحكومية تتميز بصفة الديمومة من أجل الاستمرار في تحقيق أهدافها غير الربحية وعادة ما تكون هذه الاهداف غير قابلة للنفاذ بسبب طبيعتها فحماية حقوق الإنسان والمرأة والطفل والبيئة وتحقيق السلام كلها أهداف تتطلب الاستمرارية وهي ليست متطلبات آنية تنتهي في وقت محدد وبهذه الصفة تتميز هذه المنظمات عن المؤتمرات التي تعقد لدراسة حالات محددة وتنتهي بانتهائها . وهذا ما يتطلب من المنظمة التنظيم وتعدد الاجهزة .

٤- الطابع المتنوع في أنشطتها : فالأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية متنوعة جداً وبقدر تنوع الأنشطة في المجتمع وهي تعتمد بالتأكيد على انظمتها الداخلية التي تحدد طبيعة أنشطتها ،ولعل من أهم انشطتها الجانب الاقتصادي المتمثل بتقديم الخدمات الصحية للفقراء وتوزيع الأغذية والملابس والأدوية وخاصة في أوقات الكوارث والأزمات أما النشاط الآخر للمنظمات يتمثل في الدفاع عن قضايا تهم المجتمع مثل قضايا البيئة والمرأة وحقوق الإنسان في اوقات السلم والحرب .

الفرع الثاني: أنواع المنظمات غير الحكومية

تأتي أهمية تقسيم المنظمات غير الحكومية والتعرف على أنواعها المختلفة ، في معرفة المركز القانوني الذي تتمتع به هذه المنظمات .

ويمكن تحديد معيارين للتمييز بين أنواع المنظمات غير الحكومية وهما :-

أولاً :المعيار الجغرافي : ويتعلق هذا المعيار بالنطاق المكاني الذي تمارس فينه المنظمة نشاطها ،وتبعاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من المنظمات غير الحكومية :

١- **المنظمات غير الحكومية الوطنية** National Non-governmental Organizations

تمارس هذه المنظمات نشاطها داخل نطاق محدد وهو إقليم الدولة الذي نشأت المنظمة في نطاقه ، وبذلك لا يمتد نشاطها خارج حدود الدولة الى دول أخرى ، ولا يشترك في تأسيسها من حيث المبدأ أشخاص أجانب وان كان يمكن لهؤلاء الانضمام إلى عضويتها العادية [٩].

ويخضع النظام القانوني لهذا النوع من المنظمات غير الحكومية إلى القانون الوطني للدولة التي تنشأ فيها ،وفي العراق تخضع هذه المنظمات إلى قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ الذي نظم كيفية إنشائها واكتسابها للشخصية المعنوية ، كما نظم القانون تسجيل فروع المنظمات غير الحكومية الاجنبية العاملة في العراق [١٠].

٢- **المنظمات غير الحكومية الدولية** : International Non- governmental Organizations

تمارس هذه المنظمات أنشطتها في مختلف أنحاء العالم ، ويمكن أن تضم في عضويتها اشخاص طبيعية أو معنوية ينتمون إلى جنسيات مختلفة .

ويمكن القول أن هذه المنظمات غير الحكومية الدولية تخضع إلى القانونين الوطني والدولي في نفس الوقت ، فأما الخضوع للقانون الوطني فأنها مقيدة بالقانون الوطني للدولة التي توجد فيها، إذ تمارس نشاطها فيها سواء من حيث شروط التسجيل أو الاعلان عنها أو أخذ رخصة العمل في شأن ممارسة أنشطتها .

وأما الخضوع للقانون الدولي ، فقد بذلت جهود كبيرة من أجل وضع اتفاقية دولية تنظم عمل هذه المنظمات بسبب المشاكل التي ولدها خضوعها لقوانين مختلفة ، وقد نجح مجلس أوروبا بإعداد الاتفاقية بشأن الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩١ ، إلا أن الجهود الدولية لوضع اتفاقية دولية شاملة لكل دول العالم لم تتحقق لحد الآن ولعل السبب في ذلك هو تمسك الدول بسيادتها الإقليمية ورغبتها باستمرار خضوع هذه المنظمات لقوانينها الوطنية .

ثانياً : المعيار الوظيفي : ويتعلق هذا المعيار بالأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية ، وتبعاً لهذا المعيار يمكن تمييز ثلاث فئات من هذه المنظمات وهي [١١] :-

١- المنظمات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة خيرية وأنشطة الرعاية الاجتماعية، والتي تهدف إلى مساعدة الفئات المختلفة واغلب المنظمات غير الحكومية تندرج في إعداد هذه المنظمات .

٢- المنظمات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة تنموية وتعمل هذه المنظمات على اكتساب الفرد والجماعات قدرة اكبر من الإنتاج من خلال التعليم والتدريس والتنظيم .

٣- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتي تسعى بالمقام الأول بالدفاع عن قضية محددة أو الدعاية لها وتسعى للتأثير على سياسات الدولة فيما يتعلق بهذه

القضية ويشمل ذلك قضايا الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة أو الطفل وقضايا البيئة ... الخ من الأنظمة الأخرى .

ويذكر البعض أن المنظمات غير الحكومية مرت بثلاث مراحل وهي [١٢]:-

الجيل الأول: وظهر هذا الجيل في بدايات القرن السادس عشر حيث كانت المنظمات ذات طابع ديني خيري وارتبطت بالتبشير .

الجيل الثاني: وظهر في منتصف القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت ترتكز انشطتها على اعمال الرعاية وتقديم الخدمات .

الجيل الثالث: ويشمل المنظمات في الوقت الحاضر والتي تركز انشطتها على حقوق الإنسان وقضايا

المطلب الثاني: مفهوم بناء السلام

سوف نتناول في هذه المطلب تعريف بناء السلام في الفرع الأول ، وأما الفرع الثاني فسنتناول فيه نطاق عمل مفهوم بناء السلام .

الفرع الأول: تعريف بناء السلام

إن مفهوم بناء السلام استخدم لأول مرة من قبل جوهان غالتونغ (JohanGlhung) في مقال له عام ١٩٧٦ حيث ادرج ضمن ثلاثة نهج للسلام وهي (صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام)، فقد ميز جوهان غالتونغ بين السلم السلبي (نهاية العنف المباشر أو الفيزيائي) والسلم الايجابي (غياب العنف الهيكلي وغير المباشر)، فبينما يحقق غياب العنف الجسدي أو الفيزيائي (السلم السلبي) من خلال حفظ السلام، يمكن تحقيق السلم الايجابي فقط من خلال غياب العنف الهيكلي عن طريق صنع السلام وبناء السلام [١٣].

وإذا كان صنع السلام يهدف إلى حل النزاعات من خلال إزالة التوترات بين إطراف النزاع ، فأن بناء السلام يهدف الى الوصول إلى سلم ايجابي من خلال ايجاد هياكل ومؤسسات للسلم القائم على العدل والمساواة والتعاون وبالتالي معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع دورة العنف من العودة مجدداً .

ولقد أعاد الأمين السابق للأمم المتحدة بطرس غالي إحياء المصطلح في اجندة السلام ألتي طرحها عام ١٩٩٢ والذي قدم فيها رؤيته حول تعزيز قدرة الامم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل ومتكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين وفي تقريره المقدم في عام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع والعمل على تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في افريقيا بين بطرس غالي مفهومه عن بناء السلام بانه الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلم ومنع المجابهة المسلحة [١٤].

ويعرف جون بول ليدراش (John Paul Lederach) بناء السلام بأنه مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الأطراف المحلية من كل قوى المجتمع افرادا أو جماعات وكذا السلطة ، والاطراف الدولية من مؤسسات دولية وغير دولية ودول وتهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية بما يمنع نشوب حرب اخرى [١٥].

وقد تناول البرنامج التنموي للأمم المتحدة (UNDP) بناء السلام بأنه مجموعة من التدابير الهادفة إلى الحد من مخاطر الانتكاس أو العودة إلى النزاع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع ، وإرساء أسس السلام المستدام والتنمية المستدامة، كما يجب أن تكون استراتيجيات بناء السلام متماسكة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البلد المعني [١٦]. كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بناء السلام بأنه النشاطات الهادفة إلى منع نشوب النزاع من خلال معالجة البنى والاسباب الرئيسية للنزاع وتعزيز السلام المستدام ، ونزع الشرعية عن العنف كإستراتيجية لحل النزاع ، وبناء القدرات داخل المجتمع لأدارة النزعات بالطرق السليمة وألحد من التعرض للمحفزات المسببة للنزاع [١٧] وتتضمن إستراتيجية بناء السلام في فترة ما بعد النزاع ستة عناصر رئيسية وهي [١٨] :

١- إعادة اطلاق الاقتصاد الوطني .
٢- استثمارات لا مركزية مؤسسة على الجماعة .
٣- اصلاح شبكات الاتصالات والموصلات الرئيسية .
٤- نزع الألغام .
٥- تسريح المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم .
٦- إعادة دمج السكان المهجرين والنازحين .

وتتمثل اهداف إستراتيجية بناء السلام في :-

أ- تعزيز الإدارة وإصلاحها .
ب- إنشاء مؤسسات لتسوية النزاعات .
ت- تحسين أنظمة التمويل والضرائب .

ويلاحظ أخيراً أن هدف عملية بناء السلام هو السعي لحل الصراع من كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعدم الاقتصار على التسوية من الناحيتين السياسية والعسكرية .

الفرع الثاني: نطاق عمل مفهوم بناء السلام

وسوف نتناول النطاق الزمني والموضوعي لاعمال ترتيبات بناء السلام .

أولاً : النطاق الزمني لأعمال ترتيبات بناء السلام

إن النطاق الزمني لتطبيق مفاهيم بناء السلام تبدأ في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة ولا سيما المرحلة التي تلي النزاع مباشرة ، والتي تقدر حسب خبراء الامم المتحدة بأول سنتين من المرحلة اللاحقة للنزاع ، ففي هذه الفترة يظهر ما يخلفه النزاع من تحديات وثغرات كبيرة وفي هذا الوقت نفسه يمكن أن تتم معالجتها بشكل قد لا توفره المراحل التالية ، فالقرارات والتوصيات المتخذة في هذه المرحلة سيكون لها تأثير كبير في تحقيق السلام على المدى الطويل والمتوسط [١٩].

إن بناء السلام كما يقول جون بول ليدراش مفهوم شامل يتكون من مجموعة من العمليات والمقاربات والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات سلمية أكثر استدامة وبالتالي ينطوي على المدى البعيد على مجموعة من النشاطات التي تسبق وتتبع

اتفاقيات السلام الرسمية ، فالسلام ليس مجرد مرحلة أو ظرف مؤقت وإنما هو عبارة عن بنية اجتماعية ومتكاملة [٢٠].

ان عملية بناء السلام قد تستغرق وقتاً طويلاً أو قصيراً وحسب درجة تعقيد المشاكل في المجتمع الذي حدث فيه النزاع ، فالخطوة الأولى تتجسد في الحد من العنف المباشر وتقديم المساعدات الغذائية ودعم مجالات الصحة والنظافة وإزالة الألغام ، فمن الأهمية تلبية الحاجات الفورية بطرق لتعزيز أهداف التطور الطويلة الأجل وبينما يجري توفير الغذاء ، يجب التركيز على إعادة قدرات انتاجه ، وبالتزامن مع تقديم إمدادات الإغاثة ، يجب ايلاء الاهتمام بتشييد الطرق وترميم الموانئ وإقامة المخازن ومركز التوزيع ، وعليه يجب خلق بيئة أمنة لأنشطة بناء السلام وبمجرد حدوث هذا يمكن للعمليات الاخرى أن تتعامل مع الجذور التي تسبب العنف[٢١].

فالوصول إلى نهاية نزاع ما لا يعني تحقيق السلام ما دامت اسباب هذا النزاع مجذرة، الامر الذي قد يدفع إلى دوامة العنف من جديد وكل ذلك يتطلب بناء سلام مستدام يكون حصيلة مجموعة من الانشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية .

ثانياً : النطاق الموضوعي لأعمال ترتيبات بناء السلام

يحتاج القائمون على بناء السلام إلى معرفة أسباب النزاع والعوامل المؤثرة والمحفزة له وما الذي يجب إيقافه وما الذي يفرق بين افراد المجتمع وما الذي يمكن أن يشعل فتيل النزاع بينهم ، وكلما ازدادت معرفة القائمين على بناء السلام عن البيئة أو السياق ، كلما زادت إمكانية النجاح في عملية بناء السلام [٢٢].

ورغم إن بناء السلام يهدف إلى معالجة مرحلة ما بعد النزاع إلا أن معرفة أسباب النزاع والعوامل المحفزة له يمكن أن تساهم في إيجاد المناخ الملائم للمعالجة وصولاً إلى تحقيق الثقة بين أطراف النزاع ، والذي قد يكون النزاع دولياً وبالتالي يحتاج إنشاء مشاريع تعاونية مشتركة بين أطراف النزاع مثل مشاريع تطوير الزراعة أو مشاريع الربط الكهربائي وغيرها من المشاريع المشتركة التي تعزز الثقة والعمل المشترك بين الأطراف المتنازعين . وبالمقابل فأنه في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية فأن الأمر يحتاج إلى جهود دولية وأخرى محلية لإعادة بناء السلام الداخلي بين أطراف النزاع الداخلي [٢٣].

إن ثمة ميادين رئيسية لتحقيق بناء السلام وجميعها تدور حول تحقيق العدل والأمن والتنمية الاقتصادية ، وقد يدخل في بناء السلام ما يلي[٢٤] :-

١- العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام وتحقيق الأمن .
٢- تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الانسان ودعم النظام القضائي .
٣- دعم عودة المؤسسات السياسية الشرعية في الدولة .
٤- تعزيز الاستقرار الاجتماعي ، بما في ذلك ضمان عودة النازحين واللاجئين .
٥- وضع الأسس اللازمة لإطلاق خطط التنمية .

وعليه يمكن القول إن بناء السلام عبارة عن مجموعة إجراءات من شأنها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى النزاع ، ومثلما ترمي الدبلوماسية الوقائية في الحيلولة دون اندلاع نزاع معين ، فأن عملية بناء السلام تهدف إلى الحيلولة دون العودة إليه مرة ثانية .

المبحث الثاني: مهام المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في عملية بناء السلام بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي من شأنها التقليل من المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه من أجل إرساء اسس السلام ووضع اسس التنمية المستدامة التي تحول دون الانزلاق مجدداً نحو النزاع .

المطلب الأول: قدرة المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

سوف نتناول في هذا المطلب صلاحية المنظمات غير الحكومية في بناء السلام في الفرع الأول ، أما الفرع الثاني فسنتناول فيه طبيعة دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلام .

الفرع الأول: صلاحية المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

يرى عدد من الأكاديميين والباحثين فاعلية المنظمات غير الحكومية في بناء السلام مقارنة بغيرها من الوسائل الاخرى ، ذلك لأنها تتضمن بعض نقاط القوة والمتمثلة باستقلالية هذه المنظمات وحياديتها ومرونة إجراءاتها ومصداقيتها العالية [٢٥].

لقد دفعت الصعوبات التي تعترض سبيل الجهود الدبلوماسية الحكومية في سعيها لحل النزاعات ، أن يفكر المختصون في حل هذه النزاعات بالاستعانة بالمنظمات غير الحكومية ، لأنه لا يمكن للحكومات تحقيق السلام بشكل منفرد ، فتوقيع اتفاق سلام والحفاظ عليه يمكن تحقيقه فقط عبر تكاتف الجهود على كل مستويات المجتمع ، وعليه فأن الاتصالات بين الاطراف غير الرسمية تحقق بعض التقدم الذي فشلت المفاوضات الرسمية الدبلوماسية الحكومية في تحقيقه ، كما تسمح مشاركة المنظمات غير الحكومية بتناول الصعوبات الاكثر عمقاً وحساسية والتعاطي مع جذور المشكلة واستكشاف حلولها بعيداً عن الرؤى الحكومية [٢٦].

وعليه فأن للمنظمات غير الحكومية القدرة على الإلهام في بناء السلام من خلال[٢٧]:

١- العمل دون التقيد بالروتين ومعوقات السياسة الخارجية للدولة .
٢- الدخول في مجالات غير متاحة للأطراف الرسمية .
٣- التحدث مع عدة أطراف دون فقدان المصداقية .
٤- التعامل المباشر مع القواعد الشعبية .
٥- العمل بسرية دون مضايقة الإعلام والبرلمان والجماهير .
٦- القدرة على تحمل أعباء المخاطر الكبرى نظراً لدفاعها عن المصالح العامة وتحقيق العدل الاجتماعي .

٧- انشاء شبكة عمل فعالة نتيجة لعلاقة هذه المنظمات مع غيرها من مؤسسات المجتمع المدني في مناطق النزاعات .
٨- لفت اهتمام الرأي العام لتحريك الإرادة السياسية على مدى أطول مما تستطيعه الحكومات .

ويمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية لها القدرة على القيام بأنشطة لا تستطيع الحكومات القيام بها ، ومن ذلك تسهيل تطوير الأفكار الجديدة والمبدعة ، وتوفير قنوات تواصل غير رسمية موثوق فيها ، والتوسع في شبكات العلاقات ، خصوصاً مع المجموعات أو الأفراد الذين لا تستطيع الحكومات الالتقاء بهم لاعتبارات سياسية وقانونية .

الفرع الثاني: طبيعة دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

تمارس المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في تطبيق العدالة الانتقالية ، إذ تساهم في رفع الوعي لدى المواطنين بضرورة الالتزام بالقانون وتجنب مخاطر الانزلاق بحالات الانتقام الفردية وبذلك تكمن أهمية هذه المنظمات لتكمل عمل الدولة ولكي تساعد على بناء علاقة قوية مبنية على اسس القانون والعدالة بين المواطنين والدولة في مرحلة ما بعد النزاعات [٢٨].

إن الصراع والعنف يؤدي عادة الى الحد من قدرة الناس على اعالة أنفسهم ،كما يحد بنفس الوقت من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية التي تمكن المجتمع من اداء وظائفه ،فيتعطل الإنتاج الزراعي وخدمات المياه والكهرباء وتختفي الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ،وهنا يتحمل المجتمع المدني في الكثير من الدول التي عانت من الحروب والنزاعات ،اعباء توفير هذه الخدمات ويحاول التأثير على الأطراف المحلية والدولية من اجل تحسين هذه الخدمات [٢٩].

تبرز أهمية المنظمات غير الحكومية او ما يسميهم مارشيني (Marchetti) وتونشي (Tocci) بـ (منظمات مجتمع النزاع) فعلى خلاف دورها القانوني في صنع السلام تمارس منظمات مجتمع النزاع دوراً كبيراً تسمح بالانتقال من مجرد ادارة وتسوية النزاع (المستوى الأعلى) إلى بناء السلام والمصالحة الاجتماعية (المستوى الأسفل)[٣٠].

وعلى خلاف وساطة القوة التي تشكل أهم ملامح مناهج ادارة النزاعات التقليدية ، تفضل المدرسة الليبرالية في حال النزاعات على الوسائل غير القهرية القائمة على الحوار والاقناع وحل المشكلات ، وبالتالي تركز على دور المنظمات غير الحكومية ، وتعتبر ذلك ضرورياً للعمل الحقيقي للنزاعات والذي يتعدى مجرد توقيع الاتفاقيات (صنع السلام ، ادارة النزاعات) ، فحسب هذه المدرسة تتخذ العمليات السلمية مساراً طويلاً يمس جميع مراحل النزاع العنيف والمصالحة في مرحلة ما بعد التسوية [٣١].

لقد وضع جون بول ليدراش هرماً للناشطين في بناء السلام ، وقد وضع في قمة الهرم الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والقيادات الدينية الكبرى أما في المستوى المتوسط فوضع فيه المنظمات الوطنية والإقليمية والشركات الكبرى التي تقود السياسات

والمبادرات وأما في القاعدة ، فقد وضع الجماعات المحلية التي تجري أعمال الإغاثة وبرامج التنمية وحفظ السلام والحوار والشفاء من الصدمات وبرامج التعليم [٣٢].

ومن ذلك يلاحظ ان النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية تمس قطاعات واسعة من المجتمع ، وهو ما تنشده مناهج حل النزاعات التي تفضل الجهات التي تساهم في نشاطات تستهدف قطاعات أوسع للمجتمع أكثر من نشاطات المحترفين والمراكز المتخصصة في البحث والتدريب .

المطلب الثاني: وظائف المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

إن المنظمات غير الحكومية وفي الوقت الذي تمارس فيه وظائفها العامة في عملية بناء السلام، إلا أن لها وظائف خاصة ونوعية في عملية بناء السلام.

الفرع الأول: الوظائف العامة للمنظمات غير الحكومية في عملية بناء السلام

تعتبر المنظمات غير الحكومية من القوى المعتدلة المهمة في المجتمع والتي توفر منطقة وسطى ومشتركة لكافة الاطراف وتستطيع المساعدة في منع التطرف وتجنب انهيار العلاقات في المجتمع الذي يضم سكان من مشارب مختلفة ،وحسب باميلا أول(PamalaAall) يملك الفاعلون غير الحكوميين الامكانات الضرورة للعب ادواراً مفتاحية في إحياء وتحقيق الأمن ، إذ لا يقتصر عملهم في مجالات المساعدات والتنمية على المستوى المعاشي الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات المستهدفة فحسب لكنه يمس كل الوضع السياسي ،حيث يتدخل الفاعلون غير الحكوميين من اجل العمل على بعث عملية سلمية داخل المجتمع [٣٣].

ان المنظمات غير الحكومية ،هي إحدى الفواعل غير الحكومية التي يمكن ان تعمل مع جميع شرائح وقطاعات المجتمع بهدف إيجاد طرق لترقية السلام في إخضاع النزاع العنيف ،اذ يهدف هذا العمل إلى بناء وإعادة بناء العلاقات التي تدهورت بسبب وجود خطوط تقسيم بين المواطنين العاديين في المجتمع ،وان عمل هذه المنظمات غير الحكومية يقوم على فكرة أساسية مفادها انه يمكن ويجب ان يبنى السلام انطلاقاً من القاعدة نحو الأعلى وكذلك من المستوى الأعلى نحو القاعدة وذلك لأنه لتحقيق مفاوضات او تسوية ، يجب ايجاد دائرة سلام وكذلك لتحقيق تسوية يجب ايجاد دعم وقدرة على تنفيذها [٣٤].

تقوم المنظمات غير الحكومية في فترات النزاع بتحضير الأرضية والجمهور من اجل وقف اطلاق النار وتوقيع اتفاقية سلام ،كالتي تقوم بتنظيم ورش عمل بمساعدة المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة من اجل المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي للأفراد الذين عانوا التهميش والاستغلال والتهجير طوال سنوات النزاع ،هذا ويمكن للمنظمات غير الحكومية ان تحل أو تخفف من مشاكل المواطنين المرتبطة بالبيئة او الجريمة وخاصة داخل الأحياء المختلطة حيث يمكن لها ان تلعب هذه الأدوار بمساعدة رجال الدين او شيوخ القبائل وبشكل فعال افضل من المستويات الرسمية، كما يمكن لهذه المنظمات غير الحكومية من إقامة مشاريع تربية على ثقافة السلام في المدارس

والكليات التي تضم شرائح اجتماعية واسعة فضلاً عن أطراف النزاع ،وقد تقوم منظمات غير الحكومية اخرى بإعداد برامج تأهيل وتدريب بغرض تكوين ناشطين في مجال السلام يساعدون على نشر ثقافة وتربية السلام .

وحسب تشيستركروكر Chesfer Crocker تستطيع المنظمات غير الحكومية القيام بالوظائف التالية [٣٥] :-

١- تأهيل الأطراف من خلال وسائل التربية والتدريب في مناطق النزاع .
٢- ادراج مواضيع النزاع في أجندة السياسة العامة للدولة ومناقشتها في البرامج العامة الخاصة .
٣-إبراز دور الفاعليين الاجتماعين في مجال السلام وتفعيل دورهم وقت النزاع .
٤- تنبيه قادة المجتمع المدني لتقديم مبادرات سلام .
٥- الضغط من اجل إيقاف العنف .
٦- النشاط البحثي الذي يطور مقترحات بناءة وتمريرها إلى النخب السياسية وصناع الرأي العام من أجل خلق مناخ ايجابي للمفاوضات الرسمية .

الفرع الثاني: الوظائف الخاصة للمنظمات غير الحكومية في بناء السلام

هناك وظائف خاصة للمنظمات غير الحكومية في مرحلة ما بعد النزاع لتحقيق بناء السلام ، اذ تضع معظم المنظمات غير الحكومية في مرحلة ما بعد النزاع ، تصورات من اجل تحقيق سلام دائم وعدم تكرار حالة النزاع في المستقبل .

ان المنظمات غير الحكومية تكثف أنشطتها الخاصة بصنع السلام وبنائه والوقاية من النزاعات ولذلك فأنها تقوم بعدد من الأنشطة المهمة ومنها أنشطة الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وبناء شبكات العمل التعاونية إضافة الى إقامة ورش الحوار والوساطة المعنية بالسلام .

اولاً :أنشطة الإنذار المبكر

يعد الإنذار المبكر عنصراً رئيساً للحد من الكوارث والأزمات ، اذ يشكل نظام الإنذار المبكر صمام أمان للاستقرار والمحافظة على الأمن والسلام ،فهناك علاقة تداخليه بين وجود نظام الإنذار المبكر واستمرار السلام واستراتيجيات منع الصراع.

يقوم الإنذار المبكر على أساس أربع عناصر رئيسة وهي :

١- المعرفة بالخطر (جمع المعلومات والبيانات عن الكوارث والأزمات) .
٢- أنظمة المراقبة والإنذار (قواعد علمية للتنبؤ بالكوارث والأزمات) .
٣- النشر والاتصالات (استخدام قنوات الاتصال لنشر المعلومات الخاصة بالكوارث والأزمات).
٤- قدرات الرد (قدرة المجتمع على التصرف السليم عند حصول الكوارث والأزمات) .

وتمارس المنظمات غير الحكومية دوراً كبيرا في عملية زيادة الوعي بين الأفراد والمجتمعات والمنظمات المشاركة في الإنذار المبكر ، كما تستطيع المعاونة في تنفيذ أنشطة الإنذار المبكر ، وفي اعداد المجتمعات لمجابهة الكوارث والأزمات وأخيرا فأنها تساهم في بقاء الإنذار المبكر عن قائمة اهتمامات صانعي السياسات الحكومية .

وعليه تستطيع المنظمات غير الحكومية المتخصصة بأنشطة الإنذار المبكر من فرز المعلومات ولفت الانتباه عن المؤشرات الخطيرة (مثل انتهاكات حقوق والخطابات المحرضة على الكراهية والعنف) التي لا يمكن كشفها لولا هذه المنظمات وعند ذاك يجب اتخاذ الخطوات الفاعلة لمعالجة هذه الأزمات،فيجب توقع اللحظات الحاسمة للتدخل ، فالفرق بين تدخل ناجح وآخر فاشل يمكن قياسه بالمدة الزمنية الفاصلة بين الإشارات الأولى المنذرة بالمشكلة والخطوات الأولى المتخذة لمعالجتها [٣٦].

وقد أقامت منظمة الأمم المتحدة مع عدد من المنظمات غير الحكومية (منتدى الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة) كما يعد معهد البحوث السويسري و معهد الدراسات الأمنية في جنوب افريقيا من أفضل المنظمات غير الحكومية في مجال تحليل البيانات ووضع معايير الإنذار المبكر [٣٧].

ثانياً :الدبلوماسية الوقائية

لعل أشهر تعريف للدبلوماسية الوقائية ، هو ما تضمنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السابق (بطرس غالي) في تقريره لأجندة السلام عام ١٩٩٢ اذ عرفها بانها مجمل الإجراءات او الترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب النزاعات اصلاً او منع تصاعدها وتحولها إلى نزاعات مسلحة او وقف انتشارها إلى أطراف اخرى والعمل على حصارها في حدود أطرافها الأصلية [٣٨].

ان الدبلوماسية الوقائية تمثل الفعل المتماسك والممنهج والمخطط والمبرمج زمنياً ، والذي تقوم به الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لمنع الصراعات العنيفة ،وانها إجراءات يتم القيام بها قبل او أثناء او بعد النزاعات ،اي أنها بعبارة أخرى عملية إجرائية ذات إطار مرحلي أو زمني، وبالتالي فان منع النزاع هو أجراء استباقي او استراتيجي في مدى متوسط او طويل الأمد يقوم بها عدد متنوع من الفاعلين بهدف تحديد وتهيئة الظروف المناسبة لبناء بيئة امنية مستقرة وقابلة للتوقع [٣٩].

وقد طور جون ماكدونالد John Mcdonold ولويز دايامونڈ Louise Diamond نموذج الدبلوماسية متعددة المسارات الذي يمكن من خلاله للمنظمات غير الحكومية أن تقوم بمبادرات تهدف إلى حل النزاع وبالتالي تشارك في العملية السلمية[٤٠].

وعليه يمكن أن تساهم المنظمات غير الحكومية في تحقيق متطلبات الدبلوماسية الوقائية من خلال:-

١-المساهمة في سيادة الحكم الديمقراطي .
٢-المساهمة في انتشار الحكم الرشيد .
٣-دعم الاصلاح السياسي والاجتماعي .
٤-معالجة الفساد وسوء استخدام السلطة .
٥-حماية حقوق الإنسان .

ثالثاً : بناء شبكات العمل التعاونية

ان الشبكة هي مجموعة من المنظمات المستقلة التي تعمل معا في موضوع مشترك بينها من اجل تحقيق هدف عام، و نتيجة لتعقد القضايا المتصلة بإرساء الأمن والسلم في المجتمعات التي تعاني من النزاعات فقد لجأت بعض المنظمات غير الحكومية لعقد شركات مع عدد من المنظمات المحلية والدولية وعلى شكل بناء شبكات محلية وعالمية من أجل توسيع مجال عملها ، من خلال اشراك قواعد جدد وتطوير شراكات فعالة بغية حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني [٤١].

لقد بنت المنظمات غير الحكومية شراكات مع الوكالات المخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي تجمع بينها قيم واهداف مشتركة وبذلك تعمل على تبادل المعلومات فيما بينها وتسهيل عمل بعضها مع البعض الآخر وقد طورت هذه الشبكات برامج عملها بهدف التمكين من معالجة النزاعات وبناء السلام .

لقد اتجهت المنظمات غير الحكومية على تنظيم صفوفها في شبكات عمل إقليمية أو عالمية في اطار عملية العولمة ولذلك ينشط الكثير منها على مستوى الامم المتحدة ، وينشط القسم الآخر منها مع منظمات اقليمية ، ومن ذلك ما جسدته منظمة World Vison التي نفذت مشاريع عديدة تفاعلت مع تعزيز السلام من خلال إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية وقادتها ، فقد تواجدت هذه المنظمة في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٠ وأسست مجلس السلام والتسامح والذي تألف من ١٩ متطوع يمثلون الارثوذوكس والكاثوليك والمسلمين وقد هدف هذا المجلس إلى بناء قيم الثقة والأمن وإقامة روابط التواصل بين المجموعات المختلفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي [٤٢] ، كما تأسست (الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة GPPA)وهي شبكة من منظمات غير حكومية ومنتديات ومنظمات غير حكومية إقليمية تعنى بالوقاية من النزاعات وبناء السلام وعقد اول مؤتمر عالمي لها في مركز الأمم المتحدة في نيويورك عام ٢٠٠٥ .

رابعاً : انشطة الحوار

يعتبر الحوار أهم النشاطات التي يمكن أن تقوم بها المنظمات غير الحكومية من أجل عملية بناء السلام ، إذ يتفق أغلب المتخصصين أن النزاعات المزمنة أو المستعصية لا يمكن حلها إلا من خلال الجهود التي تتعرض للأسباب البنيوية للنزاع واستعراض الماسي والعلاقات المتأزمة بين الأطراف ، ومن الواضح أن عمليات الحوار تعتبر من الوسائل الناجحة في حل النزاعات بسبب تركيزها على الاتصال والتفاعل الشخصي بين الأفراد المتنازعين [٤٣].

إن الحوارات غير الرسمية التي تشارك بها المنظمات غير الحكومية هي نوع من تحضير للمفاوضات الرسمية وكقاعدة عامة يتولى طرف ثالث مسؤولية مشروع الحوار وتنظيم وإدارة اللقاءات وعادة ما يشارك في هذه الحوارات افراد ينتمون الى قطعات مختلفة (الشباب والنساء ، رجال دين ..الخ) كما يمكن ان يشترك فيها ضحايا العنف من (أرامل ، أيتام الحرب ، أطفال الضحايا ، ..... الخ) .

إن هذه الحوارات واللقاءات من هذا النوع تقدم افضل دعم للسلام انطلاقاً من المستوى القاعدي أو الجماهيري .

إن مشاريع الحوار تعتبر عمليات تحضير للمفاوضات الرسمية حيث يجري تصميمها لممارسة تأثير على ادارة النزاع على مستوى القيادة السياسية ، ومن خلال تنظيم ورش اللقاءات يقوم الطرف الثالث وهو بالأغلب من المنظمات غير الحكومية بتوجيه الأعضاء المؤثرين من أطراف النزاع إلى تطوير أفكارهم لحل النزاع والاستعداد بذلك للمفاوضات الرسمية ، حيث تساهم هذه اللقاءات غير الرسمية في تسهيل تحقيق بعض التقدم الذي لا تسمح به المفاوضات الرسمية ، إذ تسمح هذه المرونة بتناول الصعوبات الأكثر حساسية وجذور المشكلة واستكشاف الحلول الممكنة بعيداً عن الرؤيا الحكومية الرسمية ،أن نجاح الحوار الذي تقوده المنظمات غير الحكومية يقوم على اساس تحسين العلاقات بين المتحاورين وتخفيف حده التوتر بينهم ومحاولة تعزيز فعالية النقاش حول القضايا الوطنية ذات الأهمية وكل ذلك يحتاج الى مهارات تخلق التفاعل البناء بين المتحاورين[٤٤].

وعليه فأن الهدف من الحوار الذي تقوده المنظمات غير الحكومية بين الأطراف المتنازعة يتمثل في محاولة فهم تفكير الاخرين وليس السعي لإقناعهم بموقف أحدهم ، ومن ثم اعطاء الفهم الصحيح للقيم والمعتقدات حسب وجه النظر الأخرى ، أي بعبارة أخرى تسعى المنظمات غير الحكومية إلى إعادة صياغة أفكار الأطراف المتنازعة بطريقة تجعل إمكانية الوصول إلى حلول قابلة للتحقيق .

المبحث الثالث: تحديات عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

وسوف نتناول في هذا المبحث التحديات الداخلية التي تتعلق بعمل المنظمة غير الحكومية في المطلب الاول ، اما المطلب الثاني فسنتناول التحديات الخارجية التي تتعلق بمحيط عمل المنظمة غير الحكومية .

المطلب الأول: التحديات الداخلية

بالرغم من الوظائف التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في بيئة بناء السلام والتي تستهدف مختلف شرائح المجتمع ، الا ان الدور الذي تؤديه يبقى نسبياً إلى حد ما وذلك راجع لوجود تحديات تتعرض لها هذه المنظمات والتي يكون مصدرها داخلياً، اي يتعلق ببيئة المنظمة والأحكام والقواعد القانونية التي تعمل بموجبها هذه المنظمات .

الفرع الأول: التمويل والموارد البشرية

يشكل كل من التمويل والموارد البشرية عنصرين حيويين في عمل المنظمات غير الحكومية ، إذ إن حدوث خلل في اي منها من شأنه التأثير على فعالية المنظمة ،وقد يؤدي إلى توقف مشاريعها بالكامل [٤٥] ، إذ إن من اهم المشكلات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية على اختلاف تخصصاتها ومهامها ، المشكلات المالية حيث لا توجد لهذه المنظمات مصادر واضحة وثابتة للتمويل [٤٦] ، مع العلم ان جميع فعاليتها وبرامجها وخططها تحتج إلى أموال ، وان مستلزمات عملها بدءاً من تشغيل وحركة

أفرادها مروراً بالتجهيزات والمستلزمات التي تحتاجها في عملها اليومي والتفصيلي وانتهاء بالبنابة التي تستوعب افرادها وتجهيزاتها تحتاج إلى اموال وتخصيصات مالية تمنح لها بشكل دفعات شهرية او سنوية ، ولعل الصعوبة تزداد إذا كانت هذه المنظمات خيرية او إنسانية تختص بالأنشطة التي تتعامل مع تقديم إعانات مساعدات للفقراء والمحتاجين .والأصل ان تحصل المنظمة غير الحكومية على مواردها من اشتراكات الأعضاء او الهبات الداخلية والخارجية او ما ينتج عن المشاريع والأنشطة التي تمارسها.

ان العديد من المنظمات غير الحكومية تدخل في حلقة صراع بين مصادر التمويل الخارجية التي تشكل في الغالب المصدر الرئيس للتمويل ، وبين مصادر التمويل المحلية (الدولة او الشركات الخاصة) والتي غالبا ما تكون محدودة ومشروطة بتنفيذ مشاريع معينة . كما ان بعض المنظمات صممت أهدافها ومهامها وفق مصالح المانحين وليس وفقا للاحتياجات الإنسانية ، وهو ما ادى إلى فقدان الكثير من المنظمات لصلتها بالمجتمع [٤٧] ،حيث تركز عمليات التمويل الخارجي غالبا على حقوق الإنسان الأساسية (الانتخاب والترشيح والمشاركة السياسية للمرأة ...الخ) بينما ما تحتاج اليه الدول النامية هو حقوق الانسان الاجتماعية (الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في العمل ...الخ) وهذا ما يعرقل الجهود المبذولة في رفع مستوى القدرات في تلك المجتمعات ، اذ ان التركيز على حقوق التعليم والصحة والعمل في مجتمعات الدول النامية يساعد تلك المجتمعات على تفهم الحقوق السياسية التي تأتي بالمرتبة الثانية في سلم اولوياتها .

ولذلك يمكن القول ان التمويل الخارجي والتدخلات الخارجية وعلى الرغم من اهميتها، الا انها لا يمكنها ان تساهم في بناء السلام الا إذا سعت إلى تعزيز القدرات المجتمعية، لان السكان المحليين وحدهم من باستطاعتهم رسم خريطة الصورة لمستقبلهم، وعلى الممولين الخارجين ان يدركوا حدود تدخلهم باعتبارهم طرفا ثالث وان عندهم حدود معينة لا يمكن لهم يفرضوا وجهات نظرهم الخاصة على القادة المحليين من خلال التمويل .

ومن جهة أخرى وبالإضافة إلى التمويل ، يوجد تحدي اخر يواجه المنظمات غير الحكومية ويتمثل في موضوع الموارد البشرية اذ تعاني المنظمات غير حكومية من مشكلة نقص الموارد البشرية بسبب تفضيل الكثير من الناس الوظائف الحكومية المستقرة على حساب الوظائف الشاغرة في المنظمات غير الحكومية ،فضلاً عن خطورة العمل في هذه المنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق النزاعات ، اذ يتعرض رؤساء منظمات المجتمع المدني او النشطاء المدنيين الى التهديد بشكل مباشر وغالبا ما يتم مهاجمتهم او قتلهم و تظهر بعض الإحصائيات أرقام مخيفة عن عدد الضحايا في المنظمات غير الحكومية [٤٨] .

ومن كل ما تقدم فأن على المنظمات غير الحكومية ان تسعى على تطوير مواردها المالية وان تنوع مصادر تمويلها وان تساهم الحكومات بدعم هذه المنظمات من اجل

تعزيز أنشطتها التي تساهم في تحقيق الاستقرار في تلك الدول، التي تعمل فيها تلك المنظمات ،ومن شروط نجاح تلك المنظمات في مجال حل النزاعات وبناء السلام مايلي[٤٩]:

١- يجب ان ترتبط تلك المنظمات بعلاقات طيبة مع البلد الذي تعمل فيه ومع كل الاطراف في النزاع .

٢- يجب ان يكون لها شركاء محليين من الأهالي .

٣- أن يكون طاقم عمل المنظمات متمتعاً بمواهب وقدرات واسعة في مجال حل النزاعات .

٤- أن يدرك العاملون في المنظمات غير الحكومية ،المخاطر الشخصية التي يمكن ان تواجه العمل في تلك المناطق .

٥- أن تمتلك تلك المنظمات التمويل الكافي من اجل انجاح برامجها في تلك المناطق .

الفرع الثاني: مشروعية عمل المنظمة غير الحكومية

ان مبدأ المشروعية يعني سيادة احكام القانون ،وبالتالي تفترض المشروعية توافق التصرفات الصادرة من سلطات الدولة ومؤسساتها ومواطنيها مع القواعد القانونية ، ويراد بالقانون المعنى الواسع الذي يشمل الدستور والتشريع العادي والأنظمة والتعليمات إضافة إلى الاتفاقيات الدولة [٥٠] .

وتستند المنظمات غير الحكومية إلى جملة من التشريعات والأنظمة والتعليمات وبذلك تكتسب شرعيتها من هذه التشريعات والأنظمة ،فالمنظمة غير الحكومية تسجل في الدول التي يوجد فيها مركزها الرئيسي ومن ثم فهي تتمتع بالشخصية القانونية على اساس كونها شخص من الأشخاص الاعتبارية في الدولة ،وعلى ذلك فقانون الدولة هو الذي يحدد كيفية تأسيس منظمة غير حكومية ويبين حقوقها والتزاماتها .

ولذلك تنظم القوانين عمل المنظمات غير الحكومية وطريقة تأسيسها والانضمام اليها وضوابط انظمتها الداخلية وهياكلها التنظيمية وآلية انتخاب اعضائها وتحديد مواردها المالية وطرق تقديم حساباتها إلى الأجهزة المختصة .

وقد يقال ان المنظمات غير الحكومية لا تخضع لأية رقابة ديمقراطية وبذلك تنقصها الضوابط الشرعية ،فعلى عكس الحكومات والبرلمانات تفتقر المنظمات غير الحكومية إلى شرعية الانتخابات ،والحقيقة ان هذا الكلام غير دقيق ،إذ إن أكثر المنظمات غير الحكومية يحكمها مبدأ الانتخابات واغلب رؤسائها منتخبون هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن نفوذ المنظمات غير الحكومية محدود بالمقارنة مع نفوذ الإدارات الحكومية ،كما ان المنظمات غير الحكومية لا تملك النفوذ القانوني والسياسي والعسكري الذي تملكه الدولة [٥١] .

وفي مجال بناء السلام توجد بعض الأصوات المناهضة لعمل المنظمات غير الحكومية بإدعاء انها وسيلة بيد الجهات الأجنبية من اجل التأثير على السياسات الوطنية الداخلية ،ولكن يمكن الرد على هذه الأصوات بأنها تستخدم من بعض الأطراف المتنازعة والمتطرفة عندما يتعارض عمل هذه المنظمات غير الحكومية مع توجهات تلك

الأطراف المتنازعة ،كما تحاول بعض الدول بإدعاء ذلك من اجل المحافظة على سيادتها رغم كون بعض أعمال المنظمات غير الحكومية هي اعمال مشروعة ورصينة وذات غايات حسنة ،وهذا ولا بد من الأعتراف من وجود حالات فردية ومنعزلة من الممارسات السيئة والتدخل السياسي من قبل بعض المنظمات غير الحكومية ، ولكن من المهم عدم تضخيم هذه الحالات .

كما يطرح البعض على المنظمات غير الحكومية بإنها تعكس تحكم القوى السياسية والعسكرية وتقوم حجة هذا الاتجاه بان عملية بناء السلام يتدخل فيها عدد من الفواعل كالدول والمنظمات الدولية والتي تعمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ، كما ان للحكومة والجيش دور في بناء السلام [٥٢] ، وعلى ذلك سوف يؤثر على ممارسات المنظمات غير الحكومية بشكل ينسجم مع القوة المؤثرة في المجتمع ،ولكن يمكن الرد على هذه الادعاءات بإن المنظمات غير الحكومية هي منظمات مستقلة ومحايدة ، وان تعاونها مع اجهزة الدولة أو الجيش او المنظمات الدولية لا يخرج هذه المنظمات عن استقلاليتها وحيادها .

ان مصداقية عمل المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان وبناء السلام ومعالجة النزاعات يمكنها من اكتساب الشرعية عبر اثبات فعاليتها وتأثيرها القوي من خلال الأغراض والمهمات الواضحة التي تقوم بها ، وقد طورت الكثير من هذه المنظمات منظومة من التقارير التي تبين مواردها المالية وشفافية أعمالها وخضوعها للقانون،كما انها تخضع إلى عدة ادوات للمراقبة والتقييم .

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

ويراد بهذه التحديات تلك التي تتحقق في البيئة التي تعمل بها هذه المنظمات غير الحكومية ،اي بمعنى اخر انه لا دخل للمنظمة في احداثها .

الفرع الأول: الخصوصية المجتمعية

الصراع ظاهرة طبيعية في معظم المجتمعات والامم والشعوب والدول ، فطالما ضمت تلك المجتمعات عناصر عرقية ودينية واثنية مختلفة لها مطالب وحقوق تسعى إلى تحقيقها ضمن المجتمع ، فان ذلك ينتج صراعاً ، تختلف حدته ومستواه من مجتمع إلى اخر ومن مرحلة تاريخية إلى اخرى[٥٣] .

اذ تواجه منظمات المجتمع المدني تحديا حقيقيا في البلاد التي مزقتها الحروب ،اذ أدى تدمير الموارد والاثار النفسية والمادية للعنف المتطرف واستغلال الانقسام الموجود في المجتمع من قبل القادة السياسيين الى خلق عراقيل مهمة تعيق عمل هذه المنظمات كما تتعرض هذه المنظمات في اغلب الأحيان وبسبب نشاطاتها الى التهديد المستمر بإغلاقها واعتقال موظفيها [٥٤] .

ان الخصوصية المجتمعية تشير إلى المورثات الاجتماعية والميزات الثقافية التي يتميز بها كل مجتمع وتمثل هذه المكونات المتنوعة هوية كل مجتمع ،ولذلك قد تواجه المنظمات غير الحكومية وفي اطار عملها في بناء السلام عادات وتقاليد غريبة في تلك

المجتمعات ،مما يتطلب الامر تكثيف نشاطاتها بما يتناسب مع تلك الخصوصيات المجتمعية ومع ذلك قد تلقى هذه المنظمات في غالب الأحيان الرفض من قبل المجتمع(٥٥).

ان كل مجتمع لديه مجموعة من أنظمة والمؤسسات والقيم والرموز والمناسبات التي تربط الافراد ،ومن هذه الروابط الموسيقى المشتركة واللغة المشتركة وكلها تعمل كجسر يربط بين الناس أثناء الازمة ،اما العوامل المسببة لأشاعه الفرقة بين المجتمع مثل دعاية الحرب والخبرات الطائفية أو العرفية فهي تسهم في إشعال الصراع ،ولذلك على المنظمات غير الحكومية ان تساند الروابط التي تجمع ابناء المجتمع وتضعف اسباب الفرقة بين ابناء المجتمع (٥٦) .

وبالاضافة إلى العادات والتقاليد قد يلعب الدين دوراً مهماً في عمليات بناء السلام ،اذ قد يجمع بين دور مزدوج ،بحيث يتجلى في الصورة الاولى كعامل مساعد في بناء السلام وخاصة ان الاديان السماوية تدعوا إلى السلام ونبذ العنف مع الآخر ،اما الصورة الأخرى للدين فقد يستخدم من قبل بعض المنظمات ذات الصبغة الدينية من اجل تشجيع الانقسام الطائفي والعرقي داخل المجتمعات من خلال تدعيم تلك المنظمات لفئات دينية معينة على حساب الفئات الأخرى وهو ما يؤدي إلى بروز شريحة على حساب الجماعات الأخرى في المجتمع وهذا من حصل في النيبال بعد انتهاء الحرب الأهلية من عام ١٩٩٦-٢٠٠٦ ،اذ قامت بعض المنظمات غير الحكومية وفي اطار عملها في بناء السلام بدور تبشري وقد صعد ذلك العنف بين الهندوس والمسيحيين .

وعليه يمكن القول ان تحدي المحافظة على العلاقات عبر خطوط الصراع هو مشكلة رئيسية تواجه المنظمات غير الحكومية وخصوصا عند ازدياد العنف ولذلك على المنظمات غير الحكومية المعنية ببناء السلام ان تتعامل مع كافة الفئات المجتمع المستهدفة في بناء السلام بكل عدالة ومساواة وعدم تمييز بين فئة واخرى لكي تكسب ثقة هذه الفئات ولعل اللجوء إلى التاريخ المشترك لهذه الفئات واللغة المشتركة والموسيقى المشتركة كلها عوامل تصب في عملية بناء السلام .

الفرع الثاني: التكامل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية

يتطلب بناء السلام ومعالجة النزاعات العمل المتكامل بين مؤسسات الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ،اذ لا تملك الحكومة الحق الحصري في بناء السلام دون مساعدة مؤسسات المجتمع المدني من المنظمات غير الحكومية والاتحادات ونقابات العمل ، التي تنشط في مجالات تعزيز المواطنة والتثقيف السلمي ،اذ ان بناء العلاقات وارساء ثقافات السلام بهدف التغلب على ثقافات العنف، من الوظائف المهمة التي لا يمكن للمبادرات الحكومية ان تنفذها وحدها ،وكذلك لا يمكن للمجتمع المدني ان يحل محل الدولة في بناء السلام ،اذ لا يمكن بناء مجتمع مدني في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات وعليه فإن وجود دولة تمتلك الشرعية وتستند مؤسساتها إلى قوة القانون، وهو احد العوامل المهمة في تكوين واستمرارية وفاعلية المجتمع المدني.

ان هناك حاجة للمناهج المتكاملة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في سبيل تحقيق السلام في المجتمع ،اذ لا يمكن للمؤسسات الحكومية ان تنظم السياسات الديمقراطية والتعايش السلمي من القمة إلى القاعدة ، كما لا يمكن للمنظمات غير الحكومية ان تعمل وسط القواعد الشعبية دون وجود حكومة تعمل بشكل جيد وتحافظ على الامن والسلام ،ولذلك يقول جون بول ليد يراش Jonn Paul Lederach ،ان هناك حاجة لبناء السلام من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى قاعدة ولذلك يجب الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من اجل بناء السلام ووضع حد للأنظمة والشبكات التي تغذي نار الحرب [٥٧].

لذلك فان ثمرة التعاون بين الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال بناء السلام يتضمن النقاط الآتية :-

١- إيقاف العامل الجوهري المحرك للحروب والنزاعات .
٢- خلق قوة دافعة للسلام عبر تمكين المجتمعات من تنمية مبادراتهم السليمة .
٣- تشكيل مؤسسات جديدة او أصلاح المؤسسات القائمة لمعالجة المظالم .
٤- تمكين الناس من مواجهة العنف والاستفزازات الهادفة إلى استخدام العنف .
٥- رفع الاحساس بالأمن العام والخاص على حدٍ سواء .

وعليه فإن بناء السلام المستدام يحتاج إلى بناء المعلومات وإلى التنمية الاقتصادية وإلى تنمية المجتمع المدني وخاصة عند مساهمة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تمويل المنظمات غير الحكومية من اجل ان تقوم بدورها في بناء السلام من خلال تعزيز القدرات المحلية في المجتمعات التي مزقتها الحروب ،وبناء" على ذلك فان كل من المجتمع المدني والحكومات الديمقراطية يكمل بعضهم البعض الآخر ويعتمدان أحداهما على الآخر من اجل النهوض بأعباء تحقيق وبناء السلام .

الخاتمة

ان المنظمات غير الحكومية تمارس دوراً كبيراً في تطوير عملية بناء السلام في المجتمعات التي تعاني من الحروب والصراعات وخاصة في ظل تطور التفكير بشأن النزاعات والسلام ،فبدل التركيز على الحلول الوقتية المتمثلة بالوساطات والاتفاقيات الرسمية ،يتم التوجه اليوم نحو مفهوم اكثر شمولاً واتساعاً لبناء السلام والذي يركز على الحلول الدائمة التي تتطلب تفكيك السياسات التي تؤدي إلى تفاقم واستفحال النزاع واستمرار العنف .

ويمكن ان تساهم المنظمات غير الحكومية بشكل فعال في آليات بناء السلام من خلال كونها حلقة الوصل بين طبقات المجتمع والدولة وبالتالي يمكن إزالة الأسباب الجذرية للنزاعات والحيلولة دون عودة العنف مجدداً بعد اخماده .

المقترحات :

ومما تقدم نرى أنه في المجتمعات التي تعاني من مخلفات النزاعات والحروب، فان على المنظمات غير الحكومية العمل بالآتي :-

١- بناء شراكات مع المجموعات والأفراد في المجتمعات التي تعاني صراعات ،وتطوير برامج العمل معها من اجل التمكن من معالجة النزاعات وبناء السلام .

٢- العمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية والحكومة ،اذ يجب القيام بعمليات متوازية ومتكاملة بين الاثنين من اجل إرساء السلام ،والذي لا يمكن تحقيقه من قبل أحداهما دون الآخر .

٣- ان المنظمات غير الحكومية الدولية لا تستطيع بناء السلام في المجتمعات المحلية من الخارج، بل يجب ان تعمل من خلال الداخل بواسطة دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية من اجل بناء القدرات المحلية وتحفيز التعاون بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين .

٤- يجب وضع الدراسات والبحوث حول أنشطة بناء السلام وبيان دور المنظمات غير الحكومية في تلك الأنشطة من اجل معرفة وسائل الفاعلية والعقبات التي تعترض عملها من اجل مساعدة الدول الهشة والمجتمعات التي مزقتها الحروب.

الهوامش

(١)د.سعيد سالم جويلي ، المنظمات غير الحكومية في نظام القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٣٨ ، د عبد الله ذنون الصواف، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٥، ص٢٠

(٢)مارسال مارل ، سيو لوجيا العلاقات الدولية ، ط ١ ، ترجمة حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦ ، ص٣٨٠.

(3)Antoine Gazono , Les relations internationals , Paris , 2001 , P.96 .

(4)Nicolas Politis , les conditions Juridique des associations internationals , Paris , 1993 , P.465 .

(٥)د.عمر سعد الله ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، ط ٣ ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص٣١٤ .

(٦)سعيد سالم جويلي ، مصدر سابق ، ص٤٠ .

(٧)ماجدة أحمد محمود ، المنظمات غير الحكومية الدولية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٣ .

(٨)مصطفى محمود عبد العال ، دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك ،دون سنة نشر،ص١٨٥

,Edurdo Missoni and Daniele Aleani ,management of international institution and NGOs ,frameworks ,practices ,and chalienges,2013,p56-59.

(٩)انظر:- د. وسام نعمت السعدي ،المنظمات الدولية غير الحكومية ،دار الكتب القانونية،٢٠١٤،ص٦٥

-د.سعيد سالم جويلي ، مصدر سابق ، ص٤٦- ٤٧ .

(١٠)أنظر المواد (٢٤ ، ٢٥) من قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠

(١١)ينظر:-مارتينا فيشر ، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات ، التجاذبات والاشكاليات والتحديات ، مركز بحوث برغهوف للإدارة ا لبناءة للنزاعات ، ترجمة يوسف حجازي ، ٢٠٠٩ ، ص٤ .د. وائل احمد علام،المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الامم المتحدة،١٩٩٧،ص٦

(١٢)سعد الدين ابراهيم ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الاهلي ، عمان ، ٢٠٠٠، ص٩٦.

(١٣)د.جمال منصر ، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات ، المضامين والنطاقات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ١٣ ، ٢٠١٥ ، ص٣٨٠ – ٣٨١ .

(١٤)د.جمال منصر ، المصدر السابق ، ص٣٨١ .
(١٥)محمد احمد عبد الغفار،فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،٢٠٠٣،ص٢٢
(16)Michal W.Doyle –Hunjoon, MadeleueO,Donnell and Lara Sitea , Reacebuilding :What is in a Name .? Global Governance , Vol. 13 , No. 1 , 2007 , P.44 .
(١٧)د.عادل زقاغ ، هاجر حلالفة ، عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ١١ ، ٢٠١٤ ، ص٢٦٩ .
(١٨)مارتزغريفيش ويتري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٦ .
(١٩)خولة محي الدين يوسف ، دور الأمم المتحدة في بناء السلام ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٧ ، العدد الثالث ، ٢٠١١ ، ص٤٩٦ .
(٢٠)نقلاً عن د.عادل زقاغ ، مصدر سابق ، ص٢٧٤ .
(٢١) ليزا شيرك ، استراتيجيات بناء السلام ، هل يمكن بناء السلام ؟ ترجمة هايدي جمال وجدي وهبة ، جمعية الامل العراقية ، ٢٠١٧ ، ص٣٩ .
(٢٢)المصدر اعلاه ، ص٣٣ .
(٢٣)خولة محي الدين يوسف ، مصدر سابق ، ص٤٩٦ – ٤٩٧ .
(٢٤)د.جمال منصر، مصدر سابق،ص٣٨٥
(٢٥)مارتينا فيشر ، مصدر سابق ، ص١١ .
(٢٦)رضا دمدوم ، دور الفاعلين الاجتماعين في حل النزاعات الدولية ، مدخل نظري ، مجلة الجوار المتوسطي ، العدد ١٣-١٤ / كانون الأول ، ٢٠١٦ ، ص٣٢٥ .
(٢٧)مارتينا فيشر ، مصدر سابق ، ص١١-١٢ .
(٢٨)د.عمر عبد الحفيظ شنان ، العدالة الانتقالية والمعالجة الوطنية -المفاهيم والتطبيقات ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٥ ، ص١٨-١٩ .
(٢٩)سانام ناراجي،جودي البشرا،المجتمع المدني. انظر :www.peacecops.gov.
(٣٠)رضا دمدوم ، مصدر سابق ، ص٣٢٦ .
(٣١)المصدر أعلاه، ص٣٢٧ .
(٣٢)ليزا شيرك ، مصدر سابق ، ص٩٧ .
(٣٣)رضا دمدوم،مصدر سابق ،ص٣٢٦ .
(٣٤)انظر الموقع الالكتروني . www.beyondintintractability.org
(٣٥)رضا دمدوم ،مصدر سابق ،ص٣٣١ .
(٣٦)تقرير الامين العام للأمم المتحدة ،مجال الامن ٢٦/آب/٢٠١١ ،ص١٩ .
(٣٧)ماريتنا فيشر ،مصدر سابق ،ص٧-٨.
(٣٨)بطرس غالي ،اجندة السلام ،تقرير الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٦/١٧/ ١٩٩٢ .
(٣٩) سامي ابراهيم الخزندار ،المنع الوقائي للصراعات الاهلية والدولية – اطار نظري ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد٣٢ ،٢٠١١ ،ص٢٦ .
(٤٠) رضا دمدوم ، مصدر سابق ، ص٣٢٧ .
(٤١)د.عادل زقاغ ، مصدر سابق ، ص٢٧٥ .
(42)JohonGaltuag , Violence , Peace and Peace Research , Joural of Peace Research , Vol. 16 , No. 3 , 1996 , P.183 .
(٤٣) رضا دمدوم ، مصدر سابق ، ص٣٣٣ .
(44) John PoulLederach , Builin , Mediative Capacity in Deep – Rooted Conflict , 2002 , P.2 .
(٤٥) د. عادل زقاغ ،مصدر سابق ،ص٢٨٢ .

(46)Shaw.L. The prblems of professional and Scientific .Associations ,London ,1977 , p.34.

(٤٧)د.عادل زقاغ، مصدر سابق،ص٢٨٢

(٤٨) ان عدد حوادث العنف ضد العاملين في الاعمال الإنسانية بين سنة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ ارتفع إلى ١٠٣% وان عدد الضحايا ارتفع إلى ١١٧% بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٦ .

(٤٩) رضا دمدوم ،مصدر سابق ،ص٣٣٣

(٥٠) تنص المادة (١/٤٥) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ (تحرص الدولة على تعزيز دور المؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل العلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها ، وينظم ذلك بقانون) .

(٥١) مارينا فيشر ،مصدر سابق ، ص١٤ .

(٥٢) جمال منصر ، مصدر سابق ، ص٢٨٥ .

(٥٣) د. ساجد احمد الركابي ،د سامي هاتو الديراوي ،إدارة الصراع في المجتمع التعددي :العراق أنموذجا ،ط١ ،مؤسسة وارث الانبياء الثقافية والبصرة ،٢٠١٣ ،ص١ .

(٥٤)سانام ناراجي،جودي البشرا، المجتمع المدني،مصدر سابق.

(٥٥) جمال منصر ،مصدر سابق ،ص٢٨٣ .

(٥٦) ليزا شيرك ،مصدر سابق ،ص٩٠ .

(٥٧) مارتينا فيشر ،مصدر سابق ،ص٢٥ .

المصادر

اولا: المصادر العربية

الكتب القانونية

١- ساجد احمد الركابي ،د سامي هاتو الديراوي ،ادارة الصراع في المجتمع التعددي :العراق أنموذجا ،ط١ ،مؤسسة وارث الانبياء الثقافية في البصرة ،٢٠١٣

٢- سعد الدين ابراهيم ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الاهلي ، عمان ، ٢٠٠٠

٣- سعيد سالم جويلي ، المنظمات غير الحكومية في نظام القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣

٤- عبد الله ذنون الصواف، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٥.

٥- عمر سعد الله ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، ط ٣ ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٥

٦- مارسال مارل ، سويو لوجيا العلاقات الدولية ، ط ١ ، ترجمة حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦

٧- مارتينا فيشر ، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات ، التجاذبات والاشكاليات والتحديات ، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات ، ترجمة يوسف حجازي ، ٢٠٠٩

٨- مارتزغريفيش ويتري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الأمارات العربية ، .٢٠٠٨

٩- مصطفى محمود عبد العال ، دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك ،دون سنة نشر.

١٠- محمد احمد عبد الغفار،فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،.٢٠٠٣

١١- عمر عبد الحفيظ شنان ، العدالة الانتقالية والمعالجة الوطنية -المفاهيم والتطبيقات ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٥.
١٢- ليزا شيرك ، استراتيجيات بناء السلام ، هل يمكن بناء السلام ؟ ترجمة هايدي جمال وجدي وهبة ، جمعية الامل العراقية ، ٢٠١٧.
١٣- . وسام نعمت السعدي ،المنظمات الدولية غير الحكومية ،دار الكتب القانونية،٢٠١٤.
١٤- وائل احمد علام، المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الامم المتحدة،١٩٩٧.

الأطاريح الجامعية

ماجدة أحمد محمود ، المنظمات غير الحكومية الدولية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧.

البحوث

١- جمال منصر ، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات ، المضامين والنطاقات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ١٣ ، ٢٠١٥ .
٢- خولة محي الدين يوسف ، دور الأمم المتحدة في بناء السلام ، مجلة جامع دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٧ ، العدد الثالث ، ٢٠١١.
٣- رضا دمدوم ، دور الفاعلين الاجتماعين في حل النزاعات الدولية ، مدخل نظري ، مجلة الجوار المتوسطي ، العدد ١٣-١٤ / كانون الأول ، ٢٠١٦..
٤- سامي إبراهيم الخزندار ،المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية – إطار نظري ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد٣٢ ،٢٠١١.
٥- .عادل زقاغ ، هاجر حلالفة ، عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ١١ ، ٢٠١٤.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1-Antoine Gazono , Les relations internationals , Paris , 2001
2- Edurdo Missoni and Daniele Aleani ,management of international institution and NGOs ,frameworks ,practices ,and chalienges,2013.
3-Nicolas Politis , les conditions Juridique des associations internationals , Paris ,1993.
4-Michal W. Doyle – Hunjoon , MadeleueO,Donnell and 4-Lara Sitea , Beacebuilding : What is in a Name .? , GolbalGovernonce , Vol. 13 , No. 1 , 2007
5-Johon Galtuag , Violence , Peace and Peace Research , Joural of Peace Research , Vol. 16 , No. 3 , 1996.
6-John PoulLederach , Builin , Mediative Capacity in Deep – Rooted Conflict , 2002.Shaw.L. The prblems of professional and Scientific .Associations ,London ,1977.
7-Shaw.L. The prblems of professional and Scientific .Associations ,London ,1977

ثالثا:القوانين

١- قانون الجمعيات اللبناني لسنة ١٩٠٩
٢-قانون المنظمات غير الحكومية العراقي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠
٣-قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية المصري رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

رابعا: المواقع الالكترونية

1-www.un.org تقرير الامين العام للأمم المتحدة ،مجال الامن ٢٦/آب/٢٠١١
2-www.un.org بطرس غالي ،اجندة السلام ،تقرير الامين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٢
3-www.beyondintintractability.org سانام نارا
4-www.peacecops.gov:. انظر جي،جودي البشرا،المجتمع المدني.